

## على الخلاف

«اللامساواة» تبقى خارج البحث في لبنان. لا طاولة حوار، ولا مؤسسات دستورية، ولا قوى سياسية واجتماعية تضعها على جدول الأعمال. لكن «اللامساواة» في المجتمع اللبناني تتسم باستمرار وتكاد ان تفجره، وبانت درجتها تتجاوز كثيراً ما يحذر منه حتى الخائفون على الرأسمالية، لا فقط الخائفون منها. بحسب تقديرات «credit suisse»، فإن 0,3% من الراشدين يستحوذون على 48% من ثروة سكان لبنان المقدرة بنحو 91 مليار دولار. علماً ان 0,05% يستحوذون وحدهم على ثلث هذه الثروة، وهؤلاء لا يسدون إلا القليل القليل من الضرائب على ريعهم وارباحهم الخيالية

# حكم الـ 500 عائلة 0,05% يستحوذون على ثلث ثروة السكان



بافل كونستانتين

## ناصر الامين

0,3% من اللبنانيين الراشدين، أي نحو 8900 شخص فقط من أصل 3 ملايين و24 ألف لبناني راشد، يمتلكون نصف الثروة في لبنان (نحو 48%). بحسب تقديرات «credit suisse»، النصف الباقي يتوزع على 99,7% من اللبنانيين. هذه التقديرات تضع المجتمع اللبناني في خانة أكثر المجتمعات الرازحة تحت عبء تركيز الثروة وعدم المساواة في توزيع الدخل، ولكنها، على الرغم من ذلك، لا تعكس كل الحقيقة. فكما أن نصف الثروة الباقي ليس موزعاً على الجميع، في ضوء الإحصاءات التي تضع نحو 30% من الأسر اللبنانية تحت خط الفقر (أي إنها تعيش بأقل من 4 دولارات يومياً بحسب معايير البنك الدولي)، كذلك نصف الثروة الأول، إذ تفيد التقديرات نفسها بان 1613 شخصاً راشداً فقط، أي 0,05% من اللبنانيين الراشدين، يستحوذ كل منهم على ثروة شخصية تفوق قيمتها 5 ملايين دولار، من بينهم 6 أشخاص راشدين يمتلك كل منهم ثروة قيمتها أكثر من مليار دولار، ويستحوذون وحدهم على ربع الثروة. بمعنى ما، تتركز هذه التقديرات الفكرة الشائعة منذ زمن طويل عن أن لبنان تتحكم به 500 عائلة، تمثل سلطة طبقية فعلية، وتسيطر على المصادر الأساسية للأرباح والربح، وأهمها الفوائد المصرفية وسندات الدين وريوع المضاربات العقارية والأرباح الاحتكارية وعقود المقاولات والامتيازات واستغلال الأملاك العامة، فضلاً عن النشاطات غير القانونية، ولا سيما تبييض الأموال والتهرب وتجارة السلاح والمخدرات... هؤلاء، أي الـ 0,05% يستحوذون وحدهم على حصة من الثروة (ربما) تتجاوز الثلث بنقاط مئوية عذّة.

هذا ما تظهره القراءة التحليلية لتقرير «credit suisse» حول «الثروة في العالم» في عام 2015. هذه القراءة تعزز الاعتقاد الشائع، الذي ساد منذ أيام بعثة «إيرفرد» إلى لبنان في مطلع الستينيات من القرن الماضي، التي قسّمت اللبنانيين إلى 9% بؤساء و41% فقراء و32% متوسطين و14% ميسورين و4% أغنياء. ما اختلف منذ تلك الأيام أن الأغنياء في لبنان يزدادون غنى وعدادهم يتقلص سنة بعد سنة، وهو ما تؤكده مقارنة تقديرات «credit suisse» لعام 2015 مع تقديرات الأعوام السابقة، إذ يتبين أن متوسط الثروة لكل راشد في لبنان (أي قسمة الثروة الإجمالية المقدرة على عدد الأشخاص الراشدين) ارتفع بنحو عشرة آلاف دولار بين عامي 2000 و2015 (من 20,4 ألف دولار إلى 30,6 ألف دولار). لكن في المقابل، بقي ثلثا المجتمع يقعان في طبقة أصحاب الثروة التي تقل عن 10 آلاف دولار، وتظهر الأرقام أن هذه الطبقة هي الوحيدة التي تكبر باطراد، فيما تتقلص الطبقات كلما ارتفعت على

سلم الاستحواذ على الثروة. بحسب تقرير «Global Wealth Databook» لعامي 2012 و2013 الصادرين عن «Credit Suisse»، يظهر كيف يتراجع عدد من هم في أعلى السلم وكيف تزداد حصتهم من الثروة. إذ انخفض عدد مالكي الثروات ما بين مليون دولار وخمسة ملايين دولار من 7647 إلى 7291 شخصاً راشداً. كذلك انخفض مالكو الثروات ما بين 5 إلى 10 ملايين دولار من 873 إلى 840، ومالكو ما بين 10 و50 مليون دولار من 653 و633، ومالكو ما بين 50 و100 مليون دولار من 75 إلى 73. كذلك انخفض عدد مالكي ما بين 100 مليون دولار و500 مليون دولار من 56 إلى 55، فيما حافظ مالكو الثروات ما بين 500 مليون دولار والمليار

12 شخصاً يملك كل منهم ثروة تفوق 500 مليون دولار

دولار التي تفوق المليار دولار على عددهم (12 شخصاً راشداً 6 منهم يمتلك كل واحد منهم ثروة بأكثر من مليار دولار).

لا توجد إحصاءات موثوقة عن «الثروات الشخصية» في لبنان، كذلك تندر الدراسات التي تتناول الثراء والأثرياء، إلا أن التقديرات المتاحة تشير كلها إلى ازدياد شديد في تركيز الثروة بأيدي قلة قليلة من الأسر المعروفة. ازدياد مخاطر تركيز الثروة بأيدي قلة قليلة من «الأوليغارشية»، ليس حديثاً محلياً، بل هو حديث يدور في كل مكان، في معرض تناول أزمة الرأسمالية والدرك التي وصلت إليه. هناك دعوات متزايدة لفرض الضرائب المرتفعة على الثروة للحد من تركيزها وإعادة توزيعها عبر الدولة. تأتي هذه الدعوات في سياق البحث عن سبل «إنقاذ» الرأسمالية من نفسها، بعدما بيّنت

في لبنان بنحو 3 ملايين و24 ألف راشد. يبين التقرير أن 8 آلاف و900 راشد من هؤلاء يمتلك كل منهم ثروة تفوق قيمتها مليون دولار، أي إن «المليونيرية» يشكلون 0,3%، ويستحوذون على 48% من مجموع الثروة. بحسب تقديرات التقرير نفسه، إن 66,7% من اللبنانيين الراشدين ليس لديهم ثروة، إذ يمتلك كل منهم أقل من 10 آلاف دولار، في حين أن 30,2% يمتلك كل منهم ما بين 10 آلاف و100 ألف دولار، أي إن 96,9% من اللبنانيين الراشدين ليس لديهم ثروة بالمعنى الحقيقي، ما عدا قلة من المدخرات التي يجمعونها

ضحيتها مئات الآلاف بين قتيل وجريح ومفقود ومهجر ومهاجر، لم يمنع السلطة بعد اتفاق الطائف في الإمعان بتركيز الثروة. فبحسب إدارة الإحصاء المركزي في عام 1997، كانت حصة الـ 14% الأعلى دخلاً تتجاوز 42% من الدخل الوطني. اليوم بات يوجد في لبنان 12 شخصاً فقط يستحوذون وحدهم على أكثر من 15% من الثروة. يقدر تقرير «credit suisse» حول «الثروة في العالم» مجموع ثروة سكان لبنان عام 2015 بنحو 91 مليار دولار، أي تقريباً ضعف ما كانت عليه في مطلع القرن الحالي. ويقدر عدد الأشخاص الراشدين

الدراسات، ولا سيما كتاب توماس بيكيتي «الرأسمال في القرن الحادي والعشرين»، أن البشرية تعود إلى مستوى القرن التاسع عشر في عدم المساواة. محلياً، يعكس تركيز الثروة هذا المنحى الخطير، فبعثة إيرفرد في ستينيات القرن الماضي حذرت من مخاطر التفاوتات في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية، عندما كانت حصة الـ 50% الأقل دخلاً تقل عن 18% من الدخل الوطني، بينما حصة الـ 4% الأكثر دخلاً كانت تبلغ 32% من الدخل الوطني. إلا أن هذا التحذير، الذي أعقبته حرب أهلية امتدت على 15 سنة، وذهب

تقدر ثروة سكان لبنان بنحو 91 مليار دولار، أي ضعف ما كانت عليه في مطلع القرن (تصميم: سنان عيسى)

